تحقيق

زادت الواردات عن الصادرات: مصيبة !!

إسماعيل منتصر

مثل أية طائرة حديثة قادرة على كسر حاجز الصوت . . هكذا . . أصبحت معدلات الاستهلاك فى مصر التى وصلت فى العشر السنوات الأخيرة إلى أكثر من ٤ الآف مليون جنيه . . ورغم أن أعداد الذين يدرون بسجلات المواليد كل عام تجعل من الصعب السيطرة على هذه الزيادة لكننا فى الوقت نفسه مطالبون بإيقاف هذا الارتفاع الجنونى فى أرقام الاستهلاك . . قبل أن تفلت وتكسر حاجز العقل والمنطق ! . . .

وليس غريبا أن مستقبلنا الاقتصادى كله محكوم بمعادلة أحد طرفيها هو الاستهلاك . . والثانى هو الإنتاج . . إن هذه المعادلة أشبه بكفتى الميزان . . والذى يعرفه خبراء الاقتصاد تماما أنه لابد من ترجيح الكفة الثانية على الأولى . . وهذا تعبير مبسط شائع العبارة لكن صعب الممارسة . . المعنى ترجيح كفة الانتاج على كفة الاستهلاك أن يبقى لنا فائض نستخدمه فى مشاريع التنمية . . أى أنه يجب أن ننتج أكثر مما نستهلك . . أو نستهلك أقل مما ننتج . . إن رجل الشارع الذى يمارس عملا تجاريا يعرف هذه الحقيقة ويمارسها على مستوى مشروعه الصغير . . فهو لا يبقى كل أرباحه إنما ينفق منها جزءا يضاعف به رأس ماله وينمى به مشروعه . . ولكننا مع كل هذه البساطة والوضوح لا نلتزم بترجيح كفة الإنتاج على كفة الاستهلاك فنحن شعب استهلاكى من الدرجة الأولى . عاداتنا فى الشراء تؤكد هذا المعنى . ومحالنا المفتوحة ليل نهار وتزاحم الناس عليها بداع وبدون داع تؤكد هذا المعنى أيضا . . طريقتنا التى تتميز بها عن بلاد العالم أجمع والمتمثلة فى الحرص على شراء « حزين البيت » . . وكميات الطعام التى نشتريها ونحن نعلم أن جزءا كبيرا منها سيفيض عن حاجتنا . . وحتى أمثلتنا الشعبية تؤكد نفس المعنى . . وليس حالك « أسخف » من المثل الذى يقول . . « إصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب » . . إن العالمية العظمى تعمل بهذا المثل تماما كأنها مطالبة بإثبات صحته ! . . إن الحال إذا استمر هكذا فإننا سنواجه سلسلة من المصاعب القومية . . تبدأ باختلال خطط التنمية وتنتهى بعجزنا عن إتاحة فرص العمالة والرزق وتقديم الخدمات الأساسية واللازمة . . إن زيادة معدلات الاستهلاك على معدلات الإنتاج هى الترجمة الحرفية للمثل الذى يقول . . « بأكل من لحم الحى » ! !

ومن الغريب أن سيطرتنا على معدلات الاستهلاك هى أسهل الطرق لتحقيق الرفاهية . . والأكثر غرابة أن مشكلة زيادة معدلات الاستهلاك لا تقع مسئوليتها على الأفراد وحدهم إنما على الحكومة أيضا . . فهناك الاستهلاك الحكومى الذى يزيد هو الآخر بمعدلات أكبر على الحد المعقول . . ولكن ما هو المطلوب بالضبط . . هل هو تقليل الاستهلاك . . أو الاحتفاظ به ثابتا عند الحد الحالى . .

المعقول فيه أنه سيزيد عاما بعد عام . . إن هذه الإجابة تتفق مع حقيقتين أساسيتين . . أولهما أننا نواجه زيادة سنوية فى تعداد السكان . . تضيف إلى المستهلكين أفواها جديدة . . وثانيهما أن مستوى المعيشة يرتفع باستمرار وترتفع معه أرقام الاستهلاك . . أى أنه لابد من حدوث زيادة مستمرة فى أرقام الاستهلاك . . وهذه « الزيادة » هى كل المشكلة . . فهى لابد أن تحدث بمعدلات أقل من معدلات الزيادة فى الإنتاج . . هذا هو المعقول والمفروض . . ولكن المعقول شىء . . والواقع شىء آخر . .

فى عام ١٩٧٠ كانت القيمة الإجمالية لاستهلاكنا سواء العام أو الخاص هى ٢٨٦٠ مليون جنيه . . ظلت ترتفع حتى وصلت فى العام الماضى إلى ٧٨٣٧ مليون جنيه . . أى أن الزيادة فى استهلاكنا وصلت فى العشر السنوات الأخيرة إلى أكثر من ٤ الآف مليون جنيه وفى نفس الوقت ارتفعت أرقام الإنتاج من ٢٩٨٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ إلى ٨ الآف مليون جنيه فى العام الماضى . . وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية فى الاستهلاك مع معدلات الزيادة السنوية فى الإنتاج نجد أنها تأتى على العكس من كل ما اتفق عليه خبراء الاقتصاد ! . .

فمعدل الزيادة السنوى للإنتاج كان ٨.٦٪ . . أما معدل الزيادة السنوى فى الاستهلاك فكان ١٠.١٪ . . أى أننا نستهلك أكثر مما ننتج . . ويضيع مع هذا الفارق كل أمل لنا فى التنمية . . ويضيع أيضا كل أمل فى الرفاهية . . فليس عندنا أى فائض نستخدمه لخطط التنمية . . ومن هنا نتجه إلى الاقتراض . . فتزيد أعبائنا عاما بعد عام .

حكاية جحا !

تقول إحدى نوادر « جحا » إنه أراد يوما أن

بيع حماره المريض فذهب إلى السوق واتفق مع الدلال على ذلك . . ولكي يبيع الدلال الحمار بأعلى سعر وقف يعلن عن مزاياه فقال . . من يشترى حمارا قويا ؟ . . من يشترى حمارا هينا . . من يشترى حمارا لا يشعر راكبه بأى تعب . . وسمع جحا هذه الأوصاف ورأى الناس يتزايدون عليه فقال فى نفسه لابد ان الحمار بهذه الصفات وأنا لا أدرى . . وبسرعة اندفع بين المتزايدين واشترك معهم حتى رسا البيع عليه ودفع للدلال ثمنه وعاد إلى المنزل يحكى لامرأته ما حدث فقالت له سأحدثك بما هو أغرب . . فقد مر أمام دارنا بائع « القشدة » فناديته لأشترى منه . . وغافلته ووضعت أساورى الذهبية فى الكمية التى بها « القشدة » حتى تزيد كمية « القشدة » التى تحصل عليها . . وحتى لا يشعر بأنى غافلته تركت له الأساور الذهبية فى الميزان فقال لها جحا بارك الله فيك . . أنا من الخارج وأنت من الداخل وبهذا يعمر البيت ! ونحن بزيادة معدلات استهلاكنا وزيادة وارداتنا فى نفس الوقت نفعل مثلما فعل جحا وزوجته . . إنه من الطبيعى مع محاولة زيادة طاقتنا الإنتاجية أن تزيد معدلات استيراد السلع الوسيطة اللازمة للإنتاج ومن الطبيعى أيضا أن تكون هذه السلع الوسيطة على رأس قائمة السلع التى يتم استيرادها من الخارج . . ولكن الذى يحدث هو عكس ذلك تماما . . ففى الوقت الذى يزيد فيه استيرادنا من هذه السلع الوسيطة بمعدل زيادة سنوى وصل إلى ٢٣٫٥٪ نجد أن معدل الزيادة فى استيراد السلع الاستهلاكية وصل إلى ٢٢٪ . . أى أننا حتى فى وارداتنا التى ندفع فيها العملة الصعبة نتجه إلى الاستهلاك . . دون أن نهتم بالإنتاج . .

وليس غريبا بعد هذا أن تكون قيمة وارداتنا من الثلاجات الكهربائية والعربات الطائشة ! . . والتليفزيونات الملونة . . أكثر من قيمة وارداتنا من الماكينات والعدد والآلات . . بل من اللحوم والأطعمة الأساسية . . والأرقام وحدها تكفى لكى نحدد بالضبط حجم هذا . . فى عام ١٩٧٠ استوردنا سلعا استثمارية بحوالى ٨٠ مليون جنيه واستوردنا سلعا استهلاكية بحوالى ٩١ مليون جنيه وفى عام ١٩٧٥ استوردنا سلعا استثمارية بحوالى ٢٦٠ مليون جنيه واستوردنا فى نفس الوقت سلعا استهلاكية بحوالى ٥١٢ مليون جنيه . . وفى عام ١٩٧٨ زادت الأرقام فوصلت أرقام استيراد السلع الاستثمارية إلى حوالى ٨٥٩ مليون جنيه ووصلت أرقام استيراد السلع الاستهلاكية إلى حوالى ٨٤٥ مليون جنيه إن مجموع ما تم استيراده من سيارات الركوب الخاصة فى عام ١٩٧٨ وحدها وصل إلى حوالى ألف سيارة دفعنا فيها حوالى ٧٣ مليون جنيه . . ومن الغسالات الكهربائية حوالى ١٤ ألف غسالة دفعنا منها حوالى مليون ونصف مليون جنيه . . ودفعنا حوالى ٣٩ مليون جنيه لاستيراد التليفزيونات . . وحوالى ٣ ملايين جنيه لاستيراد مصابيح كهربائية ! . . وحوالى مليون جنيه للمواقد والمدافىء . . وحوالى ٣ ملايين جنيه لاستيراد الدراجات النارية التى تتقدم مواكب الأفراح ! . .

وصحيح أن بعض الزيادة فى هذه الواردات من السلع الاستهلاكية قد لا تشكل عبئا رئيسيا على ميزان المدفوعات . . نظرا لأن استيرادها يتم طبقا لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة . . ولكن الصحيح أيضا أن هذا لا يعنى الاستخدام الأمثل والرشيد لما يمكن أن يتاح لنا من العملات

استهلاك زائف ! . . .

ولكن ألم يخطر على بال أحد أنه ربما كانت هذه الزيادة فى أرقام الاستهلاك إنما تعود إلى ارتفاع مستويات المعيشة ؟ . . إن هذا قد يكون صحيحا لو أن هذه الزيادة الكلية فى الاستهلاك تقابلها زيادة ، على المستوى الفردى . . ولكن هذا لا يحدث . . لقد جاء فى تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية أن استهلاكنا من اللحوم والاسماك قد زاد فى العشر السنوات الأخيرة من ٦٢٠ ألف طن إلى ٧٩٢ ألف طن . . بينما نقص نصيب الفرد الواحد من اللحوم من ١١.٥ كيلو جرام سنويا إلى ١٠.٢ كيلو جرام فقط . . . نفس الأمر بالنسبة لاستهلاك الألبان حيث زادت أرقام استهلاكه من ١.٧ مليون طن إلى حوالى مليون طن . . . بينما هبط نصيب الفرد الواحد من ٥٣ كيلو جراما إلى ٥٢.٥ كيلو جرام فى السنة ! . . وهذا يعنى ضعف القوة الشرائية رغم زيادة معدلات الاستهلاك . . أو بمعنى آخر أن المكسب فى زيادة الاستهلاك طفيفة محدودة يزيد استهلاكها بحساب وبغير حساب . إن هذا الضعف فى القوة الشرائية يدفع الفرد إلى استبدال الأغذية الأغلى ثمنا بالأغذية الأرخص ثمنا . . وتبعا لذلك فقد زاد استهلاكنا من الحبوب والنشويات . . وهى الأغذية المائلة للبطون عادة . . من حوالى ٨ ملايين طن إلى ١٦ مليون طن فى السنوات العشر الأخيرة وفى نفس الوقت زاد متوسط استهلاك الفرد منها من ٢٥٠ كيلو جراماً إلى ٢٩٠ كيلو

أما الأغذية التى سجلت زيادة كبيرة فى استهلاكنا فهى السكر . . فقد زاد استهلاكنا منه من ٥٣٩ ألف طن إلى ٨٨٩ ألف طن . .

فقد زاد استهلاك السمسم من ٦.٥ ألف طن إلى ٤٨.٧ ألف طن ! وفى نفس الوقت زاد استهلاك الفرد من ٣٠٠ جرام فى السنة إلى ١.٢ كيلو جرام سنويا . . . إن كل هذه الأمثلة هى محاولة للإجابة على التساؤل السابق . . . هل زيادة الاستهلاك سببها ارتفاع مستوى المعيشة ؟ . ونظن أن الإجابة الآن واضحة . . إن الحقيقة تؤكد أن الفرد فى مصر ليس مسئولا وحده عن سبب زيادة معدلات الاستهلاك على الحدود المعقولة والمفروضة فيها أيضا كما ذكرنا من قبل الاستهلاك الحكومى . . ويمكن أن نعرف أن الاستهلاك الحكومى قد زاد فى العشر السنوات الأخيرة من ٧٩٤ مليون جنيه إلى ١٨٢٢ مليون . . أى بزيادة تصل إلى ١٣٠٪ . . . إن هذا يعنى أننا جميعاً مسئولون وغير مسئولين عليه أن نحاول إيقاف هذا الارتفاع الجنونى فى أرقام الاستهلاك قبل أن تنفلت . . . كيف ؟ . . .

الحلول كثيرة . . .

فى الحقيقة أن المجالس القومية المتخصصة قد اهتمت بالإجابة عن هذا السؤال . . ولقد جاء فى التقرير الذى أعده المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية . . . أنه فيما يختص بالزيادة فى الاستهلاك الحكومى . . . فإنه يجب وضع سياسة جديدة للتعليم تشجع على الاتجاه إلى التعليم الفنى بدلا من توجيه الآلاف إلى التعليم الجامعى وحتى لا تتحمل الحكومة سنويا مشكلة توظيف الجامعيين . وما يترتب على ذلك من تضخم الأجور علاوة على أنهم يمثلون قرى شرائية جديدة فى السوق دون زيادة فى الإنتاج . كما أنه يجب الحد من التوسع فى منح بدلات طبيعية العمل ما لم تقابل ذلك زيادة فى إنتاجية الجهاز الحكومى . . كما يجب أيضاً محاولة الحد من التوسع فى إنفاق أجهزة الخيل الدبلوماسى

كما أنه يجب توفير السلع الضرورية الشعبية بالقدر الكافى لمواجهة كافة احتياجات السكان ولو تطلب ذلك توزيعها بالبطاقات . . كما أنه يجب اليد فورا فى ضبط وتنظيم الهجرة من الريف إلى المدينة للحد من تزايد معدلات الاستهلاك بسبب تغيير الأنماط الاستهلاكية . . بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر فى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . . للحد من حجم الواردات من السلع الكمالية والترفيهية . والأهم من ذلك كله هو . . . أن الدولة تملك الكثير من الأدوات لتوجيه الاستهلاك . . . أهم هذه الأدوات الضرائب التى يجب إعادة النظر ليس فى قوانينها فقط إنما أيضاً فى أجهزتها ثم إنه يجب ضرورة إعادة النظر فى التنظيمات الإدارية والمالية التى تشرف على القطاعين العام والخاص . . .

وبعد فإن الشىء الوحيد الذى ينبغى أن نقوله بعد استعراض كافة أبعاد المشكلة . . . والحلول الممكنة أنه قد جاء الوقت الذى يجب فيه أن ننظر بجدية وموضوعية إلى مشكلة الاستهلاك إن الأرقام المخيفة التى وصلنا إليها باستهلاكنا غير الواعى تجعل من الضرورى البحث بدقة عن الأسباب وعلاجها طبعاً . . فنحن بهذا العلاج نقدم العلاج أيضاً لأخطر أمراض اقتصادنا القومى وأكثرها إيلاماً !

ولن يكون كثيرا أن نضع السياسات التى توجه أموالنا العصبة لشراء الماكينات والعدد والآلات . . . بدلا من الثلاجات الواسعة والعربات الفارهة وأدوات المكياج ! وتتحول من دولة تأكل من لحمها الحى إلى دولة تضيف الكثير إلى هذا اللحم ! . . □

◀ عصبية اتجاهها . . زيادة الواردات على الصادرات ! . .

نشترى أى شىء . . وفى أى وقت . . وبسرعة . كنا نفعل ذلك ! . .